

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

الجلسة العامة ٨٧

الخميس، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بيتر طومسون (فيجي)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١١٢ من جدول الأعمال (تابع)

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الرئيسية

(ب) انتخاب ثمانية عشر عضواً في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تشرع الجمعية العامة الآن في الانتخابات الفرعية لانتخاب أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقاً للمادة ١٤٠ من النظام الداخلي.

أود أولاً أن أوجه انتباه الأعضاء إلى الوثيقتين A/71/923 و A/71/924، اللتين تتضمنان نصي رسالتين مؤرختين ١٩ أيار/مايو و ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، على الترتيب، موجهتين إلى رئيس الجمعية العامة من الممثلين الدائمين للنمسا ورومانيا لدى الأمم المتحدة.

وقد أعلن الممثل الدائم لرومانيا في رسالته، بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الشرقية لشهر حزيران/يونيه، أن

البوسنة والهرسك ستتخلى عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة المتبقية من ولايتها لصالح رومانيا، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

وقد أعلن الممثل الدائم للنمسا في رسالته، بصفته رئيس مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى لشهر أيار/مايو، أن أستراليا ستتخلى عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة المتبقية من ولايتها لصالح كندا، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأن السويد ستتخلى عن مقعدها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للفترة المتبقية من ولايتها لصالح الدانمرك، اعتباراً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

ونتيجة لذلك، سيكون هناك ثلاثة شواغر وينبغي بالتالي انتخاب أعضاء جدد لملء الفترة غير المنتهية من عضوية أستراليا والبوسنة والهرسك والسويد، التي تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ في حالة أستراليا، وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩ في حالي البوسنة والهرسك والسويد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org)، (http://documents.un.org) وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1717148 (A)



المتحدة الأمريكية. وبالتالي، ينبغي ألا تظهر أسماء هذه الدول العشر في بطاقات الاقتراع.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملاً بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بالطريقة الفعلية لإجراء التصويت. بالإضافة إلى ذلك، لن تُعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثل الذي يجلس مباشرة خلف اللوحة التي تحمل اسم البلد. ونبدأ الآن عملية الاقتراع. يرجى من الأعضاء أن يظلوا جالسين إلى أن يتم جمع كل بطاقات الاقتراع.

وأود أن أذكر الأعضاء بأنهم سيصوتون في هذه المرحلة من الانتخابات الفرعية لشغل مقعد واحد لمجموعة دول أوروبا الشرقية ومقعدين لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. وسيجري انتخاب ١٨ عضواً من أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد الانتخابات مباشرة.

وستوزع الآن بطاقات الاقتراع المؤشر عليها بالحرفين "ألف" و "جيم". وأطلب من الممثلين ألا يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع تلك وأن يكتبوا عليها أسماء الدول التي يرغبون في التصويت تأييداً لها. وسيعلم بطلان أي بطاقة اقتراع إذا كانت تتضمن عدداً من أسماء الدول الأعضاء من المنطقة المعنية يفوق عدد المقاعد المخصصة لها. وسوف تعلن بطاقة الاقتراع باطلة أيضاً إذا لم يكن أي اسم من أسماء الدول الأعضاء في ذلك الاقتراع ينتمي إلى المنطقة ذات الصلة. وإذا كانت ورقة الاقتراع المتعلقة بمنطقة معينة تتضمن أسماء دول أعضاء تنتمي إليها وأخرى لا تنتمي إليها، تبقى بطاقة الاقتراع صالحة ولن تحتسب إلا أسماء الدول الأعضاء التي تنتمي إلى المنطقة ذات الصلة. ولن تحسب أسماء الدول الأعضاء التي لا تنتمي إلى تلك المنطقة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ واستؤنفت الساعة

١١/٠٠.

ووفقاً للفقرة ٤ من القرار ٢٨٤٧ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، ومع مراعاة عدد الدول التي ستظل أعضاء في المجلس بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ينبغي انتخاب الأعضاء على النحو التالي: واحد من مجموعة دول أوروبا الشرقية واثنان من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ويتجلى هذا النمط في بطاقات الاقتراع.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن هؤلاء المرشحين - الذين لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد التي يتعين شغلها - الذين يحصلون على أغلبية الثلثين وأكبر عدد من أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين سيعلن انتخابهم. وتمشياً أيضاً مع الممارسة السابقة، إذا حدث تعادل في الأصوات فبات من الضروري تحديد مرشح واحد ليجري انتخابه أو لكي يتابع إلى الجولة التالية من الاقتراع المقيّد، فسيجري اقتراع مقيّد خاص يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساوٍ من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الإجراءات؟
تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، سيجري الانتخاب بالاقتراع السري ولن تكون هناك ترشيحات.

وسنشرع في ذلك الآن، وفقاً للمادة ٩٢ من النظام الداخلي.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأنه اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ستكون الدول التالية من بين مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ممثلة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي: الاتحاد الروسي، أذربيجان، أندورا، إيطاليا، بلجيكا، الجمهورية التشيكية، جمهورية مولدوفا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج والولايات

٣	ألمانيا	الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:
٣	إسبانيا	المجموعة ألف - دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)
٣	تركيا	عدد بطاقات الاقتراع: ١٨٦
١	أيرلندا	عدد البطاقات الباطلة: صفر
		عدد البطاقات الصحيحة: ١٨٦
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٨٦
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ٤
		عدد الأعضاء المصوتين: ١٨٢
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٢٢
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٧٢
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ٩
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٨٦
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ٢
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٨٤
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ٩
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٧٥
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١١٧
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٦٧
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ١٦٦
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها: ٤

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، يجري الانتخاب بالاقتراع السري، ولا يجوز تقديم أي ترشيحات.

وفيما يتعلق بترشيحات المجموعات الإقليمية المعنية، أبلغت الأمانة العامة بأنه بالنسبة للمقاعد الخمسة الشاغرة من بين مجموعة الدول الأفريقية، أيدت المجموعة خمسة مرشحين: غانا وملاوي والمغرب والسودان وتوغو. وبالنسبة للمقاعد الثلاثة الشاغرة من بين مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، أيدت المجموعة ثلاثة مرشحين: الهند واليابان والفلبين. وبالنسبة للمقاعد الشاغرة من بين مجموعة دول أوروبا الشرقية، أيدت المجموعة مرشحا واحدا: بيلاروس.

وبالنسبة للمقاعد الأربعة الشاغرة من بين مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أيدت المجموعة أربعة مرشحين: إكوادور والسلفادور والمكسيك وأوروغواي. وبالنسبة للمقاعد الخمسة الشاغرة من بين مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، أيدت المجموعة خمسة مرشحين: إسبانيا، وألمانيا، وأيرلندا، وإسبانيا، وتركيا.

ووفقا للمادة ٩٢ من النظام الداخلي، سنشرع الآن في إجراء الانتخاب عن طريق الاقتراع السري.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بالمادة ٨٨ من النظام الداخلي للجمعية العامة، لا يجوز لأي ممثل أن يقطع التصويت إلا لإثارة نقطة نظام تتعلق بالإجراء الفعلي للتصويت. وبالإضافة إلى ذلك، لن تعطى بطاقات الاقتراع إلا للممثل الجالس مباشرة وراء لوحة اسم البلد.

نبدأ الآن عملية الاقتراع.

توزع الآن بطاقات الاقتراع المؤشر عليها "ألف" و "باء" و "جيم" و "دال" و "هاء". وأرجو من الممثلين ألا

إيطاليا، بلجيكا، بنن، بيرو، تشاد، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رواندا، رومانيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سوازيلند، شيلي، الصومال، الصين، طاجيكستان، العراق، غيانا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، الكاميرون، كندا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، نيجيريا، الولايات المتحدة الأمريكية. وبالتالي، ينبغي ألا تظهر أسماء هذه الدول الـ ٣٦ في بطاقات الاقتراع.

ووفقا للفقرة ٤ من القرار ٢٨٤٧ (د-٢٦)، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، ومراعاة لعدد الدول التي ستظل أعضاء في المجلس بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، ينبغي أن يجري انتخاب الأعضاء الـ ١٨ حسب التوزيع التالي: خمسة أعضاء من مجموعة الدول الأفريقية وثلاثة أعضاء من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ وعضو واحد من مجموعة دول أوروبا الشرقية وأربعة أعضاء من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخمسة أعضاء من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

وتجسد بطاقات الاقتراع ذلك النمط.

وأود أن أبلغ الجمعية بأن المرشحين، الذين لا يتجاوز عددهم عدد المقاعد التي يتعين شغلها، والذين يحصلون على أغلبية الثلثين وأكبر عدد من أصوات الأعضاء الحاضرين والمصوتين سيعلن انتخابهم.

وتمشيا أيضا مع الممارسة السابقة، عندما يصبح من الضروري بسبب تعادل الأصوات تحديد المرشح الذي يتعين انتخابه أو الذي سينتقل إلى الجولة التالية من الاقتراع المقيد، سيجرى اقتراع مقيد خاص يقتصر على المرشحين الذين حصلوا على عدد متساو من الأصوات.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذه الإجراءات؟

١٨٤	ملاوي	يستخدموا سوى بطاقات الاقتراع تلك وأن يكتبوا عليها أسماء
١٨٤	توغو	الدول التي يرغبون في التصويت لصالحها. وسيعلن بطلان أي
١٨٣	غانا	بطاقة اقتراع إذا كانت تتضمن عددا من أسماء الدول الأعضاء
١٧٧	المغرب	من المنطقة المعنية يفوق عدد المقاعد المخصصة لها. كما ستعتبر
١٧٥	السودان	بطاقة الاقتراع لاغية إذا لم يكن أي اسم من أسماء الدول
١	تونس	الأعضاء في تلك البطاقة ينتمي إلى المنطقة المعنية.
١	زامبيا	وإذا احتوت بطاقة اقتراع على أسماء الدول الأعضاء التي
	المجموعة باء - دول آسيا والمحيط الهادئ (٣ مقاعد)	تنتمي إلى خارج تلك المنطقة، فإن هذه البطاقة تبقى صالحة،
١٨٨	عدد بطاقات الاقتراع:	لكن لن تحسب سوى أسماء الدول الأعضاء التي تنتمي إلى
صفر	عدد البطاقات الباطلة:	المنطقة المعنية. وأسماء الدول الأعضاء التي لا تنتمي إلى تلك
١٨٨	عدد البطاقات الصحيحة:	المنطقة لن تحسب.
لا أحد	الممتنعون عن التصويت:	بناء على دعوة من الرئيس، فرز الأصوات السيدة
١٨٨	عدد الأعضاء المصوتين:	ريجيس (هايتي) والسيدة فانغنسورين (منغوليا) والسيدة شوت
١٢٦	أغلبية الثلثين المطلوبة:	(نيوزيلندا)، والسيد جمال حريري (المملكة العربية السعودية)،
	عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	والسيد رامازانوف (أوكرانيا) والسيد فيري (زامبيا).
١٨٨	عدد الأعضاء المصوتين:	أجري التصويت بالاقتراع السري.
١٢٦	أغلبية الثلثين المطلوبة:	علقت الجلسة الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت الساعة
	عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	١١/٢٥
١٨٥	اليابان	الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نتيجة التصويت كما يلي:
١٨٣	الهند	المجموعة ألف - الدول الأفريقية (٥ مقاعد)
١٨٢	الفلبين	١٨٨ عدد بطاقات الاقتراع:
١	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	صفر عدد البطاقات الباطلة:
١	باكستان	١٨٨ عدد البطاقات الصحيحة:
	المجموعة جيم - دول أوروبا الشرقية (مقعد واحد)	لا أحد الممتنعون عن التصويت:
١٨٨	عدد بطاقات الاقتراع:	١٨٨ عدد الأعضاء المصوتين:
صفر	عدد البطاقات الباطلة:	١٢٦ أغلبية الثلثين المطلوبة:
		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:

المجموعة هاء - دول أوروبا الغربية ودول أخرى (٥ مقاعد)	١٨٨	عدد البطاقات الصحيحة:
١٨٨	٣	المتنعون عن التصويت:
صفر	١٨٥	عدد الأعضاء المصوتين:
١٨٨	١٢٤	أغلبية الثلثين المطلوبة:
٣		عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:
١٨٥	١٨٢	بيلاروس
١٢٤	١	إستونيا
عدد الأصوات التي تم الحصول عليها:	١	الجلب الأسود
١٨٢	١	أوكرانيا
١٨١		المجموعة دال - دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
١٨٠		(٤ مقاعد)
١٧٩	١٨٨	عدد بطاقات الاقتراع:
١٧٧	صفر	عدد البطاقات الباطلة:
١	١٨٨	عدد البطاقات الصحيحة:
١	١	المتنعون عن التصويت:
١	١٨٧	عدد الأعضاء المصوتين:
	١٢٥	أغلبية الثلثين المطلوبة:
وبعد الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة وعلى أكبر عدد من أصوات أعضاء الجمعية العامة، انتُخبت الدول الـ ١٨ التالية	١٨٢	إكوادور
أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لفترة ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨: إسبانيا، إكوادور، ألمانيا،	١٨٢	المكسيك
أوروغواي، آيرلندا، بيلاروس، تركيا، توغو، السلفادور، السودان،	١٨١	السلفادور
غانا، فرنسا، الفلبين، المغرب، المكسيك، ملاوي، الهند واليابان.	١٨٠	أوروغواي
الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أهنيء الدول التي انتُخبت	٢	كوبا
أعضاء في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأشكر فارزي الأصوات على ما قدموه من مساعدة.		

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/71/L.66، المعنون "تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/71/L.66؟

اعتمد مشروع القرار A/71/L.66 (القرار ٧١/٢٩١).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت على القرار المتخذ للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد غرانت (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم أستراليا ونيوزيلندا، فضلا عن بلدي، كندا. نحن نرحب باعتماد الجمعية العامة اليوم للقرار ٢٩١/٧١ وإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب ووظيفة وكيل أمين عام جديد. يأتي هذا التحديث لهيكل الأمم المتحدة بعد أن عملت بلداننا الثلاثة طوال عدد من السنوات على الدعوة إلى جعل هياكل المنظمة لمكافحة الإرهاب مهياًة لتحقيق الغرض. ونرى أن هذه التغييرات تسهم في الهدف العام للأمين العام الذي يرمي إلى تحسين تركيز الجهود الوقائية للأمم المتحدة.

يأتي قرار اليوم في وقت نواجه فيه جميعا التهديد المتنامي الذي يمثله الإرهاب، وعلينا أن نعمل معا بحمة أكبر من ذي قبل لمنعه والتصدي له وللتطرف العنيف. ونتطلع إلى رؤية إنشاء المكتب واختيار كيل الأمين العام في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان ضمان أن المكتب الجديد سيشراف على التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك منع التطرف العنيف. وكما قلنا من قبل، فإننا نتوقع أن يشغل الوظيفة فرد رفيع المستوى ذو مصداقية ومؤهل تأهيلا عاليا في هذا المجال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البند الفرعي (ب) من البند ١١٢ من جدول الأعمال.

البند ١١٨ من جدول الأعمال

استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب

مشروع قرار (A/71/L.66)

تقرير اللجنة الخامسة (A/71/918)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل بدء النظر في مشروع القرار A/71/L.66، أود أن أذكر الأعضاء بأن المناقشة بشأن البند ١١٨ ستجرى في موعد لاحق يعلن عنه فيما بعد.

تجتمع الجمعية العامة اليوم لتحديد

"التزامها الراسخ بتعزيز التعاون الدولي لمنع الإرهاب ومكافحته بجميع أشكاله ومظاهره" ولتؤكد من جديد

"أن أي عمل من أعمال الإرهاب هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره، بصرف النظر عن دوافعه ومكان ارتكابه وتوقيته والجهة التي ترتكبه".

وانطلاقا من روح ذلك الالتزام يعرض اليوم مشروع القرار المتعلق بإنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. سيعزز مشروع القرار قدرة الأمم المتحدة على مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بجميع ركائزها الأربع عن طريق كفالة قدر أكبر من التنسيق والاتساق على نطاق المنظومة وتحسين الوضوح والدعوة وتعبئة الموارد لجهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأود أن أشكر جميع الوفود على العمل التعاوني والبناء في جميع مراحل عملية التشاور وعلى الدعم الذي قدمته المكتبي في تأمين مشروع قرار اليوم، وهو أول إصلاح مؤسسي رئيسي يقدمه الأمين العام غوتيريس، وأنا أوصي به الجمعية العامة.

ونود أن نعرب عن دعمنا الكامل لمبادرة الأمين العام والتزامه بتكثيف منظومة الأمم المتحدة لتواكب خطر الإرهاب المتغير دوماً، اللذين يمثلان إصلاحاً مؤسسياً للأمم المتحدة منذ توليه منصبه. وفي هذا الصدد، تود بلدان مجموعة ميكتا أن تؤكد على أهمية حسن التوقيت وملاءمة وفعالية تقديم المساعدة في مجال بناء قدرات مكافحة الإرهاب إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، وتؤكد أن مكتب مكافحة الإرهاب الجديدة لن يكون له اختصاص رصد جهود الدول الأعضاء لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وباقي الإطار القانوني الدولي فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، أو الإشراف على تلك الجهود أو التدخل فيها.

وتود بلدان مجموعة ميكتا أن تعرب عن خالص الأمل في أن يسهم الإصلاح الحالي في التنفيذ المتوازن للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بين ركائزها الأربع؛ وتعزيز التنسيق الاستراتيجي واتساق أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، داخل منظومة الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الخارجية ذات الصلة، من أجل إيجاد التآزر وتجنب الازدواجية؛ وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان؛ والاستمرار في توجيه جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب؛ وكفالة إسماع أفضل لصوت الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، إلى المجتمع الدولي. وانطلاقاً من هذا الفهم، ومع الهدف النهائي المتمثل في دحر آفة الإرهاب، تتطلع بلدان مجموعة ميكتا إلى سرعة تنفيذ الإصلاح وقرار اليوم، والمشاركة البناءة مع مكتب الأمم المتحدة الجديدة لمكافحة الإرهاب.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، لقد انضم وفد بلادي هذا الصباح لتوافق الآراء، ودعم منذ البداية توصيات معالي الأمين العام في مجال تعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب، إيماناً من سورية بضرورة

ومن الضروري ضمان أن الشخص الذي يقع عليه الاختيار يتمتع بالخبرة في القطاعات الرئيسية للتنمية وحقوق الإنسان والأمن. ببساطة، نحن بحاجة إلى أفضل شخص لشغل الوظيفة. وتتطلع أستراليا وكندا ونيوزيلندا إلى العمل مع المكتب الجديد ووكيل الأمين العام في الأشهر المقبلة.

السيد سنيرلي أوغلو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة ميكتا: المكسيك، وإندونيسيا، وجمهورية كوريا، وتركيا، وأستراليا. ومجموعة ميكتا هي شراكة أقاليمية لحمسة بلدان من ثقافات ومناطق مختلفة تتشاطر قيم أساسية وأوجه تشابه ومتماثلة في التفكير بشأن العديد من التحديات العالمية التي نواجهها اليوم. ومن هذه التحديات، يمثل الإرهاب والتطرف العنيف، بجميع أشكالهما ومظاهرها، تهديد عالمي لا يوجد بلد في مأمن منه. ونتيجة لذلك، حددت مجموعة ميكتا مكافحة الإرهاب بوصفها أحد المجالات الرئيسية للتعاون في المساهمة في زيادة السلام والاستقرار العالميين.

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، اعتمد وزراء خارجية المجموعة المعروفة باسم "ميكتا" (المكسيك، إندونيسيا، جمهورية كوريا، تركيا، أستراليا)، في اجتماعهم الثامن، الذي عقد بسيدني في تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٦ أحدث بيان، مؤكداً عزمهم الجماعي على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف ومنعهما. كما ذكر وزراء الخارجية أنهم متحدون ضد تلك الآفة، التي لا تعرف حدوداً، ولا تحترم أي معتقد ولا تحترم حقوق الإنسان. وفي الواقع، لا ينبغي ربط التطرف العنيف بأي ديانة أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وعليه، فإن بلدان مجموعة ميكتا، التي تؤدي دوراً محورياً في جهود الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ترحب بالقرار ٢٩١/٧١، الذي اعتمد اليوم بشأن إصلاح هيكل الأمم المتحدة العالمي لمكافحة الإرهاب وإنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بقيادة وكيل أمين عام.

فإن وفد بلادي يعبر عن رفضه، بل واستغرابه من ازدواجية المعايير التي تسود أسلوب إدارة شؤون هذا المركز، إذ لا يعقل أن يتم تمويله بأكثر من ١٠٠ مليون دولار من قبل النظام السعودي، في الوقت الذي يستمر فيه هذا النظام في خرق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، من خلال تمويله للجماعات الإرهابية المسلحة في الجمهورية العربية السورية ببلايين الدولارات، ومن خلال إنفاقه مئات الملايين من الدولارات على مراكز تنتشر في أنحاء العالم وتعمل من تحت عباءة الدعوة الدينية، على نشر الفكر الوهابي المتطرف، والترويج لكراهية الأديان الأخرى، والدعوة إلى الموت والحزب والسعي إلى بث الفرقة والخلافات الدينية والطائفية. إن هذه المراكز السعودية المشبوهة تتولى إلى اليوم تجنيد آلاف الشباب وإرسالهم كمقاتلين إرهابيين أجنب إلى سورية والعراق للقتال في صفوف تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما.

إن ما دأبنا على قوله، طوال سنوات الحرب الإرهابية على سورية، من على منابر الأمم المتحدة وما قدمناه من تقارير ورسائل متطابقة ومعلومات إلى مختلف هيئات الأمم المتحدة حول دعم بعض حكومات الدول الأعضاء، وفي مقدمتها السعودية، للإرهاب في سورية لم يكن كلاماً مرسلاً ولم تمن اتهامات سياسية، بل هي حقائق بات الجميع يعرفها وقد أثبتتها تقارير صادرة عن لجان وفرق ومؤسسات عاملة في مجال مكافحة الإرهاب في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة.

أما ما نشهده اليوم في منطقة الخليج من خلافات بين أنظمة الحكم فيها ممن دأبت على دعم وتمويل الإرهاب في سورية، فإنه يفضح من جديد ممارسات تلك الأنظمة التي جمعتها الشهوة الوحشية لتدمير الدول واللعب بمصائر الشعوب ومستقبلها عبر استخدام الإرهاب كوسيلة سياسية وعسكرية لتحقيق أجندات خطيرة. هذه الأنظمة فرقها اليوم اختلاف

إعطاء هذا الملف أولوية قصوى في المرحلة الحالية، لأنه يشكل اليوم الخطر الأول الذي يهدد الأمن والسلم الدوليين، ويعرقل خطط التنمية والتطوير على الأبعد الوطنية وفي مجال تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن توصيات معالي الأمين العام في هذا المجال، ولا سيما إنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب برئاسة وكيل جديد للأمين العام، تشكل نقلة نوعية في مجال التعامل مع هذا التهديد العالمي، وتتماشى مع ما كانت تطالب به الجمهورية العربية السورية منذ عقود، خاصة في ظل ما تتعرض له سورية وغيرها من الدول، من إرهاب تدعمه وتموله وتديره وتتساهل معه - وبكل أسف - حكومات بعض الدول الأعضاء.

ولكن، وفي ذات الوقت، فإن حكومة بلادي تؤمن بأن الاستقلالية والفاعلية الحقيقية لمكتب مكافحة الإرهاب، لن تتحقق ما لم يتم إبعاده عن الضغوط السياسية ومحاولات الاستقطاب المالي التي تمارسها حكومات بعض الدول الأعضاء، بغرض تحقيق مصالح وأجندات خاصة، تتعارض مع منهج عمل المكتب الجديد وتعرقل تحقيق الأهداف المناطة به .

لذلك، فإن وفد بلادي يتحفظ بشكل مطلق على الفقرة الثالثة من منطوق القرار الذي تم تبنيه هذا الصباح، ويؤكد تصميمه على السعي لإعادة النظر في هذه الفقرة عند إجراء أي مراجعة دورية لتنفيذ القرار سواء في إطار عمل اللجنة الخامسة أو في إطار عمل اللجنة السادسة، وذلك لأن هذه الفقرة تشكل سابقة خطيرة وغير مبررة وتمنح حكومة دولة بعينها وضعاً وامتيازات خاصة في إطار عمل مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، في الوقت الذي يدرك فيه الجميع المساهمة الفعالة لهذه الدولة في نشر الإرهاب العالمي.

إن مضمون الفقرة الثالثة من منطوق القرار يشكل إساءة للعمل الجماعي في إطار الأمم المتحدة، باعتباره يرسخ مفهوماً خارجاً عن مبادئ الميثاق ومقاصده. وفي هذا السياق،

وقواعد العمل في المنظمة الدولية، ولا سيما ما يتعلق بالمساواة في السيادة والحقوق والواجبات بين الدول الأعضاء ويرفض في نفس الوقت المعايير المزدوجة وينأى بالنفس عن الضغوط والاعتبارات والاستقطابات السياسية والمالية، وفوق كل ذلك يلتزم باستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

السيد أكبر الدين (الهند) (تكلم بالإنكليزية): آخذ الكلمة لأهنتكم، سيدي، ومكتبكم على قيادة هذه العملية إلى خاتمة سريعة، مما أدى إلى اعتماد القرار ٢٩١/٧١. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة للإشادة بالأمين العام لما يبذله من جهود جادة بشأن المسألة.

هذه هي أولى مبادرات الأمين العام للإصلاح، التي أثمرت من خلال الجمعية العامة. إن اتخاذ الجمعية العامة القرار بالإجماع بشأن المسألة يظهر الأهمية التي توليها الدول الأعضاء للإجراءات الجماعية والمنسقة بشأن الإرهاب، الذي يظل التهديد الأكثر تعقيدا الذي يواجه المجتمع الدولي. وتعتقد الهند أن إنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب خطوة أولى طال انتظارها في جهودنا الرامية إلى تعزيز التنسيق فيما بين جهود الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وهي خطوة من شأنها مواءمة الأمم المتحدة مع الواقع العالمي المتغير واحتياجات المجتمع الدولي، كما حددها الأمين العام نفسه في كابل أمس - المدينة التي دمرها الإرهابيون. وأشار إلى الإصلاح وقال إن دعم الإرهاب قد انطوى على ثمن باهظ.

إن الشبكات الإرهابية لا تقيدها الحدود والقواعد والأطر القانونية أو أوجه القصور البيروقراطي التي تجمعنا كدول أعضاء والأمم المتحدة على جميع المستويات. وفي حين أن الشبكات الإرهابية تستخدم المنصات الحديثة مثل وسائل التواصل الاجتماعي والفضاء الإلكتروني وتتواجد في عالمين متوازيين إلى جانبنا في الشبكات عبر الوطنية الخفية، لا يمكننا العمل في عزلة

الأجندات والمصالح والغايات التي تأتي دوما على حساب الأمن والاستقرار والسلم في المنطقة والعالم بأسره.

لقد دأبنا على القول أن الإرهاب لا دين له ولا هوية، غير أن أخطر عدو لصورة العرب والمسلمين اليوم هو ذلك التسابق السعودي - القطري الوهابي على توظيف الإسلام السياسي بما يسيء للعرب وللإسلام، وما صراع هذين الطرفين اليوم إلا صراع على من هو الأكثر نفاقا من الآخر.

وهنا يستحضرني ما قاله وكتبه الكاتب الصحفي الأمريكي فريد زكريا منذ أيام في صحيفة واشنطن بوست، "صحيح أن قطر دعمت بعض الحركات الإسلامية المتطرفة، إلا أن المملكة العربية السعودية فعلت الأمر ذاته، فكلاهما بلدان وهابيان، وكلاهما يرعى ويستضيف دعاة متطرفين، وكلاهما يُسلّح ويموّل جماعات إسلامية في سورية وأماكن أخرى. وفي كلا البلدين، تمارس العائلة المالكة لعبة التحالف مع القوى الدينية الأصولية وتموّل المسلحين، حتى في ذات الوقت الذي تقاتل فيه جماعات عنيفة أخرى."

وبالمحصلة، فإن التبرع بمئة مليون دولار لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أو شراء أسلحة بأكثر من ٥٠٠ بليون دولار تكفي لتدمير العالم، لن يبرئ صفحة النظام السعودي ولن يغسل ملفه ولن يمنحه صك غفران عن دعمه للإرهاب وتبنيه للتطرف العنيف، الذي هدر دماء آلاف الأبرياء في بلدي سورية وأودى وما زال يودي بحياة المئات في كل بقعة من العالم، ولا عن جرائم تحالفه غير الشرعي الذي قتل الآلاف وشرّد الملايين في اليمن.

وختاما، إن حكومة بلادي تعبر عن الثقة والأمل في أن عملية تعيين وكيل جديد للأمين العام يتولى رئاسة مكتب مكافحة الإرهاب ستخضع من معالي الأمين العام لمعايير واعتبارات دقيقة تشمل حيادية وكفاءة ونزاهة المرشح إلى جانب أنه سيكون من جنسية بلد تحترم حكومته مبادئ الميثاق

المزيد من الاتساق ويوفر أفضل قيادة استراتيجية والاتصالات الخارجية والداخلية. وسيوفر قدرة منظومة الأمم المتحدة على تنفيذ جميع الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متماسكة ومتسقة. وستعزز بشكل واضح قدرة الأمم المتحدة على حشد الموارد ودعم الدول الأعضاء من خلال جهود بناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات.

ومنذ اعتماد الأمم المتحدة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٠٦، كان هناك تركيز مفرط على مكافحة الإرهاب بالوسائل العسكرية والأمنية. ويجب علينا أيضا معالجة الأسباب الجذرية والعوامل التمهيديّة للتطرف العنيف، على نحو ما أبرزته خطة العمل لمنع التطرف العنيف. وستتمثل مسؤوليات وكيل الأمين العام والمكتب في كفالة توازن مناسب وتركيز عبر الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ولذلك نقدر أن ولاية مكتب مكافحة الإرهاب تتضمن إشارة إلى خطة منع التطرف العنيف.

وفي إطار ما يذله المكتب من جهود لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، يجب عليه أن يعمل على تعزيز السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب على المكتب تعزيز إضفاء الطابع المؤسسي لمنع التطرف العنيف عبر منظومة الأمم المتحدة. ونعتقد أيضا أن على المكتب الشراكة والتفاعل مع المجتمع المدني والجهات الأخرى غير الحكومية لكي يكون فعالا. ويجب أن تكون من المؤهلات الرئيسية لوظيفة وكيل الأمين العام أن يتمتع بخبرة في التنمية والأمن وإثبات القدرة على العمل بشكل شامل وأن يتعاون بفعالية مع طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني.

السيد نسيمفار (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لقد انضمنا إلى التوافق في الآراء بشأن القرار الذي اتخذ للتو ٢٩١/٧١. وفي الواقع، نحن نؤيد من حيث المبدأ

هياتها إما الحدود أو البيروقراطية. لا توجد قضية أقوى تتطلب المزيد من العمل المتعدد الأطراف والتنسيق والتعاون فيما بين جميع أصحاب المصلحة من مسألة الإرهاب اليوم. سيكون النهج القائم على إشراك الأمم المتحدة برمتها وبعض القدرة التنظيمية بشأن مسائل مكافحة الإرهاب من الأمور الحاسمة لمكتب مكافحة الإرهاب من أجل الاضطلاع بمهامه بفعالية.

وينبغي ألا يشرك المكتب الدول الأعضاء فحسب على مستوى سياسي رفيع، بل يتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى التي تتناول المسائل المتعلقة بالإرهاب، ليضطلع بولايته على نحو فعال. ومن الأهمية بمكان أيضا بناء خطاب للأمم المتحدة بشأن مكافحة الإرهاب يوجه للأشخاص العاديين المهديين جراء تلك الآفة. لقد حان الوقت لجني ثمار الحصاد المبكر للإصلاح. ومن جانبنا، في ذلك الصدد، ستواصل الهند العمل مع الدول الأعضاء الأخرى لتوجيه دفة خطوات الأمم المتحدة كاستجابة جماعية من المجتمع الدولي لأحد أخطر التحديات التي تواجهها البشرية اليوم.

السيد كرافيك (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على جهوده في تعزيز قدرات منظومة الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وأود أيضا أن أشكر مكتب رئيس الجمعية العامة على العمل بلا كلل وبسرعة لكفالة اتخاذ قرار اليوم ٢٩١/٧١ الذي ينشأ مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

إننا نحتاج الآن أكثر من أي وقت مضى إلى أمم متحدة فعالة ومتماسكة وقابلة للتكيف، مجهزة لمكافحة والتصدي للتحديات التي يشكلها الإرهاب والتطرف العنيف. إن إنشاء مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب يمثل خطوة كبيرة إلى الأمام في ذلك الصدد. والمكتب الذي سيرأسه وكيل الأمين العام ويقدم تقارير مباشرة إلى الأمين العام، سيمنح الأمم المتحدة

وبعد استيفاء الشروط المحددة التي وضعتها الجمعية العامة. وسيلبي ذلك المتطلبات الأساسية لتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع أعضاء الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمشاركة النشطة والحوار الفعال في أنشطتها، ويمهد الطريق للمزيد من التبرعات وغيرها من أشكال الدعم من عدد أكبر من الأعضاء من العضوية العامة.

وتوخيا للشفافية، فمن المهم أن تتفاوض الدول الأعضاء بشأن اختصاصات المكتب، وأن تقرها الجمعية العامة. وبالتالي، فإننا نتوقع أن يتم انتخاب أعضاء المجلس الاستشاري وفقا لاختصاصات يتم التفاوض عليها بشفافية في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أولاً أن يقدم تعازيه إلى أسر ضحايا الهجمات الإرهابية التي وقعت مؤخراً في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المملكة المتحدة، مصر والصومال، وفي أماكن عديدة أخرى. وتهمز هذه الهجمات المروعة كياناً علماً مرة أخرى. والعدد الكبير جدا من الأرواح التي تحصدتها كل يوم أيدي الإرهاب يجعل هذا التهديد على رأس أولويات كل بلد تقريبا من البلدان الممثلة في هذه القاعة. ومع تنامي الإرهاب، تكبر، بصورة أكثر إلحاحاً، مسؤوليتنا المشتركة لدحره معا.

وترحب إسرائيل باتخاذ القرار ٢٩١/٧١ بتوافق الآراء، وهو الذي ينشئ مكتب مكافحة الإرهاب بقيادة وكيل الأمين العام. ونشكر الأمين العام غوتيريش على اتخاذ موقف قوي ضد التهديد المستمر الذي يشكله الإرهاب في جميع أنحاء العالم. فجهوده وإصراره على إنشاء مكتب جديد يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح. نود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا بخصوص الطريقة البناءة والشفافة التي أجريت بها العملية. كما نعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، ولمكتبكم على عملكم الدؤوب في تعزيز هذا القرار. وقد ناقشنا الطابع الجزئياً لاستراتيجية المنظمة في مجال مكافحة الإرهاب هنا في القاعة. وعلى الرغم من أن ٣٨ كياناً

مبادرة الأمين العام في تحقيق إصلاح هيكل مكافحة الإرهاب فوي إنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب يرأسه وكيل الأمين العام. ويفضل أن يقوم الهيكل الجديد بتحسين تعزيز تنسيق الأنشطة المتصلة بمكافحة الإرهاب على نطاق منظومة الأمم المتحدة. ويمكن أيضاً أن يقوم بتوسيع قدرات الأمم المتحدة بشكل أفضل وأكثر فعالية في معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف. ومع ذلك، نرى أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التحسين الهيكلي لضمان الكفاءة والحياد والشفافية والقابلية للتنبؤ في أنشطة مكتب مكافحة الإرهاب.

ونرى أن القرار ٢٩١/٧١ لا يتناول المسائل التالية. أولاً، من الضروري تخصيص موارد مالية كافية لمكتب مكافحة الإرهاب من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونلاحظ مع القلق أنه في الهيكل الجديد معظم الوظائف ستمول عن طريق التبرعات، وهو ما يمكن أن يهدد بشكل خطير نزاهة مكتب مكافحة الإرهاب وكفاءته. ثانياً، إن الشفافية والشمول من بين المبادئ الأساسية للأمم المتحدة التي ينبغي دعمها وتعميمها في جميع مجالات أنشطة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) بشأن مكافحة الإرهاب، ومجلسها الاستشاري.

ونرى أن لجنة مكافحة الإرهاب تحتاج إلى الإصلاح لكي تجسد بوضوح تلك المبادئ الرئيسية. وبالنظر إلى أهمية دور اللجنة في تقديم مشاريع بناء القدرات إلى الدول الأعضاء، يجب ضمان الشفافية والشمول في مجلسها الاستشاري. ونرى أن اللجنة يجب أن تلتزم بقواعد ونظم الأمم المتحدة. وفي بدايتها، قد تكون اللجنة قد شهدت بعض الاستثناءات في ذلك الصدد ولكن بعد سنوات من العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة، يجب تحسين مستوى كيانات الأمم المتحدة العادية الأخرى.

ونرى أن أعضاء مجلسه الاستشاري يجب أن يتم انتخابهم في عملية شفافة عقب إجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية

نشكره كما نشكركم، سيدي الرئيس، على النهج التشاوري التي اتبعتموه طوال مراحل إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. نحن نؤيد قرار ٢٩١/٧١، الذي تم اتخاذه للتو.

وتدرك المملكة العربية السعودية الحاجة إلى تعزيز الاتساق والتنسيق بين أنشطة مكافحة الإرهاب التي تنفذها الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد، يعتبر إنشاء المكتب خطوةً ضروريةً نحو تحقيق ذلك الهدف. وكما يعلم الجميع، فإن المملكة العربية السعودية استثمرت بشكل كبير في نجاح عموم هيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يسرنا رؤية أن المكتب الجديد سوف ينفذ المهام والمسؤوليات الحالية لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومجلسه الاستشاري. كما يسرنا أن نعلم أن جميع اتفاقات التمويل والمساهمة بين الجهات المانحة ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ستظل مكرسة لتنفيذ المشاريع المتوخاة لن يتم تحويلها إلى المتطلبات الإدارية الأخرى.

ونحن نتطلع إلى انتقال سلس لأنشطة مكافحة الإرهاب من إدارة الشؤون السياسية إلى مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثاً. وبصفة المملكة العربية السعودية رئيس فريق مكافحة الإرهاب التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، فإنها تمثل مجموعة من البلدان الأكثر تضرراً من آفة الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الحوار بصورة بناءة ونشطة مع مكتب مكافحة الإرهاب.

كذلك نود أن نؤكد من جديد على ضرورة عدم ربط الإرهاب بأي دين أو ثقافة أو عرقية. إن المملكة العربية السعودية مستعدة لتبادل الأفكار والخبرات من أجل تيسير الأداء الفعال للمكتب، وسنضطلع بدورنا من أجل ضمان نجاحه المبكر والمستدام.

تكلم بالعربية

لقد حرصنا دوماً على أن ننأى بمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، عن الضغوط السياسية والتيارات المختلفة

من كيانات الأمم المتحدة تعمل في مجال مكافحة الإرهاب، فإننا نفتقر إلى صوت شامل لتوجيه جهودها. ويمكن أن يكون هذا القرار ذلك الصوت. ونتطلع إلى العمل الوثيق معه.

ولن يؤدي الهيكل الجديد لمكافحة الإرهاب إلى تحسين الكفاءة والاتساق فحسب، ولكنه يمكن أيضاً أن يساعد في تحويل الأمم المتحدة إلى جهات فاعلة هامة في التغلب على التحديات التي يشكلها الإرهاب في القرن الحادي والعشرين. ولكن هذا الهدف لا يمكن تحقيقه إلا إذا لم نخضع لمحاولة لتسييس المسألة. فالإرهاب هو الإرهاب، ويجب علينا أن نرد بنفس السرعة واليقظة أينما ضرب سواء كان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أو بوكو حرام أو حزب الله أو حماس أو أي جماعة إرهابية. ويجب أن يواكب ردنا الأساليب الإرهابية المتطورة باستمرار لتلك المنظمات. فالإرهاب هو الإرهاب، أينما وقع.

وقد تصدت إسرائيل لخطر الإرهاب منذ إنشائها في عام ١٩٤٨. وانطلاقاً من تلك الحاجة اليومية، أصبحنا خبراء في مجال مكافحة الإرهاب. وقد طوّرت إسرائيل تكنولوجيات وأدوات لمكافحة الإرهاب لا يجاريها أي بلد آخر تقريباً. ونحن ندرك بأن الطريقة الوحيدة لمكافحة هذا التهديد هو أن نبقي سابقين ونتوقع الخطوة التالية للإرهابيين. ويجب علينا نحن، في المجتمع الدولي، أن نفعل الشيء نفسه، أن نعمل معاً لمكافحة تهديد الإرهاب غداً. ويقتضي هذا التهديد الدولي الخطير رداً دولياً فعالاً. ولن تتمكن من دحر الإرهاب على الصعيد الدولي ووقف أولئك الذين يسعون إلى تقويض أسلوب حياتنا إلا إذا وقفنا متحدين.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية) (تكلم

بالإنكليزية): تتخى المملكة العربية السعودية على الأمين العام لإعطاء الأولوية لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على مكافحة الإرهاب بغية مساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة وشاملة. ونحن

أعضاء المجلس وتقارير سنوية إلى هيئة الأعضاء في الأمم المتحدة بكاملها. وهو يرحب بأي اقتراحات يمكن أن تساعد على زيادة الشفافية وتساعد على زيادة التنفيذ وإتاحة الفرصة لكل الدول التي ترغب في تقديم الدعم والتأييد لأعمال المركز. ونحن نشكره على ما تقدم به من أفكار، وأؤكد له أنها ستكون محل الاعتبار والاهتمام من قبل المركز والمجلس الاستشاري للمركز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في سياق شرح الموقف. نستمع الآن للبيانات بعد اتخاذ القرار ٢٩١/٧١.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة أدامسون (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي الرئيس، على تيسير القرار ٢٩١/٧١، الذي اعتمدهنا اليوم.

لقد أسهم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في هذه العملية بطريقة بناءة وموضوعية جدا، ونحن سعداء جدا أننا نحقق اليوم هذه الخطوة المؤسسية الهامة. وينبغي اعتبار إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب خطوة أولى ضرورية من أجل تحسين دور الأمم المتحدة وتأثيره على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف.

ونحن نرحب بحقيقة أن الوكيل الجديد للأمين العام ومكتب مكافحة الإرهاب مستعدان لمعالجة منع التطرف العنيف كجزء أساسي من مسؤوليتهما عن تنفيذ كامل الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة متوازنة، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/71/918). كما يتفق ذلك مع مجمل خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي يؤيدها الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تماما. ونحن نؤيد بقوة اقتراح الأمين العام لإنشاء المكتب الجديد، الذي يرأسه وكيل أمين عام سيوفر القيادة الاستراتيجية، وسيشارك في عملية صنع القرار رفيعة المستوى في الأمم المتحدة، وسيكفل أخذ الدوافع الشاملة للإرهاب

المرتبطة بأزمات العالم والمنطقة. وإن لمن المؤسف أن نستمع هذا الصباح إلى مندوب النظام السوري وهو يتحدث مطبقا المثل العربي الذي يقول - رمثني بدائها وانسلت. هذا النظام الذي يسأل عن مئات الألوف من الضحايا والقتلى من أبناء الشعب السوري، والملايين من المشردين، والعشرات من المخالفات الأساسية لحقوق الإنسان، بما في ذلك استخدام المواد الكيميائية الحارقة، والصواريخ، والبراميل المتفجرة، وغيرها من أدوات القتل والتعذيب الجماعي. هذا النظام لا يمكن أن يتحدث عن الإرهاب، لأن أيديه ملطخة بدماء الشعب السوري وأبنائه.

هذا النظام الذي أدانته عشرات القرارات الدولية من هذه الجمعية ومن غيرها من مؤسسات الأمم المتحدة. وإنني أستغرب تفضلكم بالسماح بمثل هذا الهجوم غير المبرر الذي شنّه المندوب السوري وهو آخر من يمكن له أن يخوض في هذه المسائل. أما حديثه عن الأزمة التي تحدث داخل البيت الخليجي الواحد، فهو لا يعدو كونه محاولة للصيد في الماء العكر. ونحن نؤكد لزميلنا مندوب سورية في هذه القاعة، أن عليه أن يلتفت أولا إلى إنهاء نشاط المنظمات الإرهابية التي يدعمها النظام السوري، بما في ذلك حزب الله والمليشيات الطائفية الأخرى، وبما في ذلك قوات النظام نفسه، التي تحولت إلى عصابات مأجورة للإرهاب.

أما بالنسبة لما ورد على لسان ممثل جمهورية إيران الإسلامية، فإنني أرحب بالملاحظات البناءة التي تقدم بها، وأؤيد عددا منها خاصة ما تحدث فيه عن ضرورة دعم أعمال مكافحة الإرهاب من ميزانية الأمم المتحدة، وضرورة زيادة الشفافية والشمولية في أعمال مكافحة الإرهاب والالتزام بقوانين الأمم المتحدة. وأود أن أؤكد أن كل هذه العناصر قد تمت مراعاتها في تركيب مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومجلسه الاستشاري. فالمجلس يضم أكثر من ٢٠ دولة تمثل كل مناطق العالم قاطبة. والمجلس لا يستأثر به أحد ولا يسيطر عليه أحد وهو يتولى الإشراف على أعمال المركز بشكل كامل. ويقدم تقارير ربع سنوية إلى

وبسبب الترويج لتلك الأفكار الوهابية المتطرفة. أما الماء العكر فهو موجود في عقل وسياسة وسلوك وممارسة من دعم وموّل الإرهاب في بلدي سورية. ونحن في الجمهورية العربية السورية، منا وسنبقى دولة ذات سيادة يحكمها قانون ودستور ولا تحكمها عقلية الانتقام والتطرف والفكر والعقيدة الوهابية. وسيبقى الجيش العربي السوري وحلفاؤه مستمرين في دحر هذا الإرهاب ودحر هذا الفكر الوهابي المتطرف الذي دعمته السعودية وشركاؤها على الأرض في سورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١١٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.

والتطرف العنيف في الاعتبار في أعمال الأمم المتحدة. نحن واثقون بأن وكيل الأمين العام سيكون المؤهلين جدا ومن ذوي الخبرة في مكافحة الإرهاب فضلا عن سياسات الأمم المتحدة، بما في ذلك حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والتنمية.

وغني عن التأكيد، أن من المهم أن يكون هناك تنسيق أكثر فعالية وكفاءة داخل منظومة الأمم المتحدة بوجه عام وفيما بين الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمحافل الدولية. وفي إطار ولايات الكيانات القائمة، سيكون من الضروري إقامة المزيد من الروابط وتعزيز روح التعاون المنهجي، وكذلك تقييم ورصد أثر أعمال الأمم المتحدة في المستقبل.

والاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يريدون أمم متحدة قوية وكفؤة تدفع الخطة العالمية الهامة بشأن مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، مع اتباع نهج متوازن بين الركائز الأربع للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ولتحقيق ذلك، نحن ملتزمون بالتعاون الوثيق مع مكتب مكافحة الإرهاب المنشأ حديثا ومع وكيل الأمين العام حالما يتم تعيينه.

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين ممارسة لحق الرد، أود أن أذكر الوفود بأن البيانات التي يتم الإدلاء بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد العرسان (الجمهورية العربية السورية): سيدي الرئيس، نحن غمي سورية لسنا من هواة الأمثلة الشعبية التي يبدو أن ممثل المملكة العربية السعودية يعشقها كثيرا. ونحن لا نصيد في أي ماءٍ عكر، بل كنا نريد من المنظومة التي يتحدث عنها ممثل السعودية أن تترك الشعب السوري يمارس حقه في الحياة، وأن تبتعد عن التدخل في شؤونه الداخلية، وأن تتوقف عن دعم وتمويل الإرهاب الذي اجتاحتها بسبب هذا الدعم والتمويل،